بعد قطع مخصصات حضرموت

وزير المالية يرفض توجيهات الرئيس ويقطع مرتب الاستاذ باجمال

في الأسابيع الماضية قرر وزير المالية صخر الوجيه صرف مليارات الريالات لصالح جامعة الإيمان ومالكها عبدالمجيد الزنداني دون ضجيج أو عنتريات فبمجرد رفع طلب من المقاول كان كفيلاً بإلزام وزير المالية بصرف 4 مليارات ريال لجامعة الإيمان.. وبعد انكشاف الفضيحة حاول الوزير إيجاد مبرّرات للملمتها فألقى بالمسئولية على الزعيم علي عبدالله صالح، في محاولة للتخفيف من غضب واستياء الشارع والرأي العام ونقمته عليه وعلى حكومة باسندوة التي حوّلت المال العام إلى «فيد» للمتشدّدين والمتنفّذين.. كما نجد أن وزير المالية يصرف 9 ملايين شهرياً لصادق الأحمر دون أي حق هذا في الوقت الذي سخّر رئيس الوزراء باسندوة الوظيفة العامة إلى غنائم للمتمرّدين وحزب الإصلاح وبعض أحزاب المشترك..

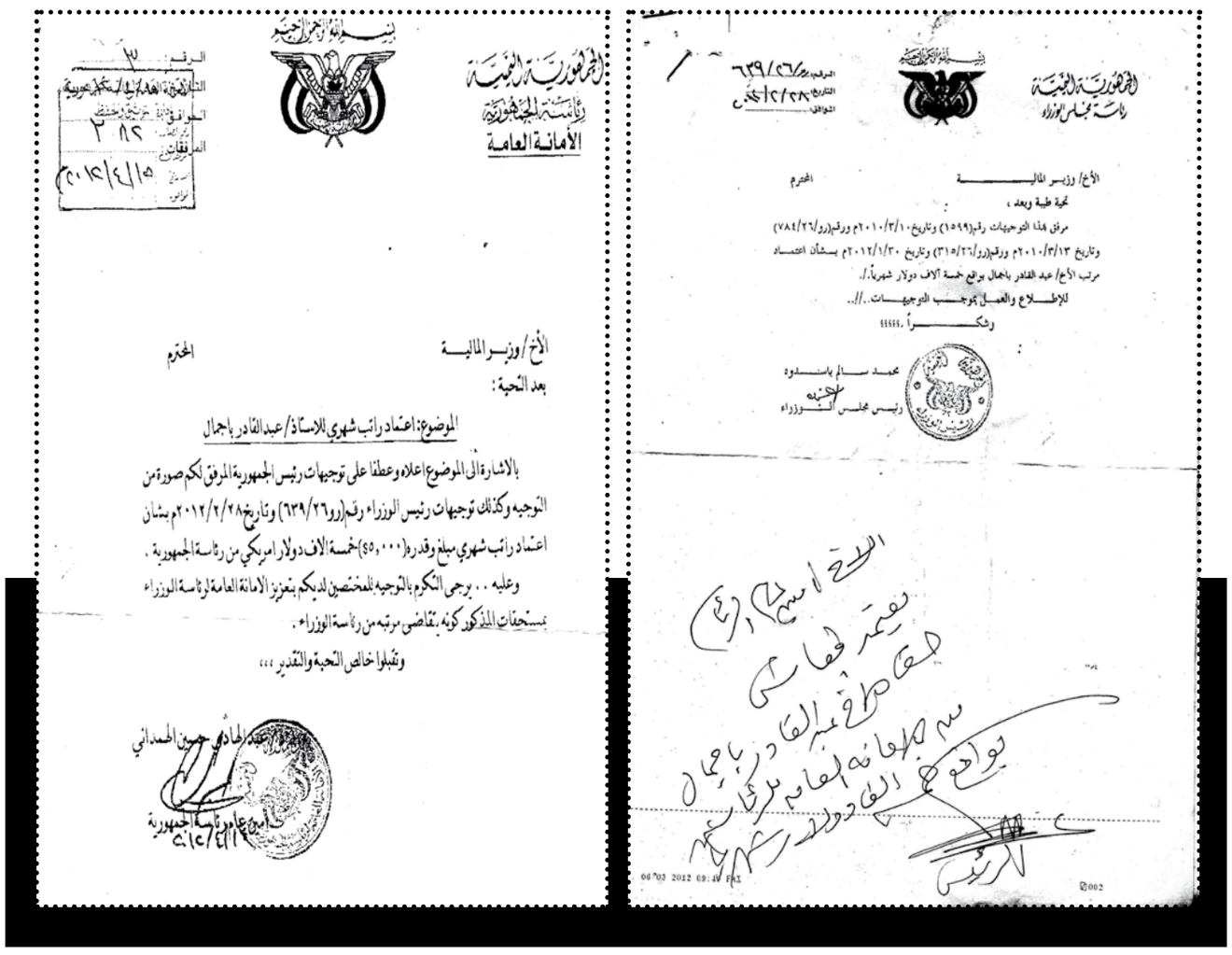
الجمهورية اليمنية
رئاسة مجلس الوزراء

الأخ/ وزير المالية المحترم

تحية طيبة وبعد ،

مرفق لهذا التوجيهات رقم(١٥٩٩) وتاريخ ٢٠١٠/٣/١٠م ورقم(رو/٢٦/٧٨٤) وتاريخ ٢٠١٠/٣/١٣م ورقم(رو/٢٦/٣١٥) وتاريخ ٢٠١٢/١/٣٠م بشأن اعتماد مرتب الأخ/ عبد القادر باجمال بواقع خمسة آلاف دولار شهرياً./.

للإطلاع والعمل بموجب التوجيهات..//.

وشكراً ،،،،

محمد سالم باسندوة
رئيس مجلس الوزراء

الجمهورية اليمنية
رئاسة الجمهورية
الأمانة العامة

الأخ/ وزير المالية المحترم

بعد التحية:

الموضوع: اعتماد راتب شهري للاستاذ/ عبدالقادر باجمال

بالاشارة الى الموضوع اعلاه وعطفاً على توجيهات رئيس الجمهورية المرفق لكم صورة من التوجيه وكذلك توجيهات رئيس الوزراء رقم(رو/٢٦/٦٣٩) وتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٨م بشان اعتماد راتب شهري مبلغ وقدره(٥٠٠٠$) خمسة الاف دولار امريكي من رئاسة الجمهورية .

وعليه .. يرجى التكرم بالتوجيه للمختصين لديكم بتعزيز الامانة العامة لرئاسة الوزراء بمستحقات المذكور كونه يتقاضى مرتبه من رئاسة الوزراء .

وتقبلوا خالص التحية والتقدير ،،،

أمين عام رئاسة الجمهورية

بيد أن الأبشع من كل هذا هو إقدام وزير المالية على قطع معاش هامة وطنية كبيرة بحجم دولة الأستاذ عبد القادر باجمال ليس لكونه رجل دولة من الطراز الأول ورئيس وزراء سابق وأميناً عاماً سابقاً للمؤتمر الشعبي العام، بل لأنه مناضل وطني جسور سُجن وشُرّد وعانى الأمرّين دفاعاً عن المصالح العليا لليمن والشعب ومن أجل تحقيق أهداف الثورة اليمنية والجمهورية والوحدة، هذا فضلاً عن مكانته الوطنية البارزة وريادته الفكرية والعلمية على مستوى المنطقة.

للأسف إقدام مسئولين حكوميين على هذه الممارسات العدائية والانتقامية وأساليب التجويع والإذلال بقطع المعاش على من وهبوا حياتهم من أجل رفعة اليمن وخدمة الشعب ولم يبخلوا يوماً أبداً عن تقديم الغالي والنفيس من أجل إعلاء شأن الوطن وحماية وحدته وأمنه واستقراره..

يأتي اليوم باسندوة وصخر الوجيه ليمارسا سياسة انتقام ضد رموز الوطن.. ولعل الأقذر من ذلك هي مزاعم وزير المالية التي اطلقها في مقابلة مع قناة العمراني محاولاً تضليل الناس بقوله: «أولاً نحن لم نوقف مرتب الاستاذ عبدالقادر باجمال رئيس الوزراء الأسبق.. وصلتني رسالة من رئاسة الوزراء أن اصرفوا للأخ عبدالقادر باجمال مرتباً تعاقدياً بمبلغ ٥ آلاف دولار شهرياً.. طلبت منهم صورة العقد.. ولم يأتوني بها.. وبالتالي هذا المبلغ غير قانوني..

وأضاف الوجيه: أنا أمشي وفقاً للقوانين، لا إرضاءً لهذا أو ذاك»..

كيف يمكن للشارع أن يصدّق تباكيهم على المال العام وعدم وجود مخصّصات عندما يجري الحديث عن صرف معاش المناضل عبد القادر باجمال، في الوقت الذي يصرف وزير المالية مئات الملايين من الريالات لجامعة الإيمان، وغيرها من «الجمعيات المسيّسة» التي تقيم فعّاليات وتدعو باسندوة لحضورها والإغداق عليها.

وهنا نحب أن نفند أيضاً مزاعم صخر الوجيه فكل ما ذكره كذباً وننشر هنا توجيهاً للأخ المناضل عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية واضح جداً وكذلك توجيه رئيس الوزراء وكذلك أمين عام رئاسة الجمهورية..

انظروا كيف وزير المالية يمارس المغالطة والتضليل واخفاء الحقيقة، فالرئيس يوجه بصرف ٥ آلاف دولار.. وليس في التوجيه مرتب تعاقدي، وكذلك نجد توجيهاً أيضاً لباسندوة كذلك...

ولم تتوقّف الممارسات المنحطة عند هذا الحد بل لقد تجاوز رئيس الوزراء ووزير المالية حدود صلاحياتهما برفضهما تنفيذ توجيهات المناضل عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية، وهذا الرفض يعني بكل صراحة تمرّداً معلناً على رئيس الجمهورية والشرعية التي يمثلها.

الوثيقة الأولى التي حصلت عليها «الميثاق» تظهر رفض رئيس الوزراء ووزير المالية تنفيذ التوجيهات ولا تغتروا بتوجيه رئيس الوزراء في المذكرة الموجهة إلى وزير المالية بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠١٢م بشأن اعتماد مرتب للأخ عبدالقادر باجمال بواقع خمسة آلاف دولار شهرياً فهي توجيهات للمغالطة لأنه لم تنفذ إلى الآن.

وبعد عدة أشهر تعود نفس المذكّرة إلى رئيس الجمهورية الذي بدوره يوجّه أمين عام الرئاسة الدكتور عبدالهادي الهمداني باعتماد معاش للأخ عبدالقادر باجمال من الأمانة العامة.

وقد جاء التوجيه في صورة لمذكّرة رئيس الوزراء الموجّهة لوزير المالية، ما يؤكّد أن وزير المالية يرفض تنفيذ توجيهات الرئيس.

أما الوثيقة الثانية والمؤرّخة في ١٥ أبريل ٢٠١٢م وهي مذكرة موجّهة من أمين عام الرئاسة إلى وزير المالية بشأن اعتماد المبلغ وطلب توجيه المختصين بالوزارة بتعزيز الأمانة العامة لرئاسة الوزراء بمستحقات باجمال كونه يتقاضى مرتبه من رئاسة الوزراء.

ومنذ منتصف أبريل وحتى اليوم يواصل رئيس الوزراء ووزير المالية صرف المال العام لجامعة الإيمان وللمقرّبين باسم علاج الجرحى وباسم.. وباسم.. الخ، في الوقت الذي تصادر فيه حقوق هامات وطنية قلّما يجود الزمان بمثلها.

ولعل ما يثير الاستغراب أن وزير المالية يتعمد رفض تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية في تمرد واضح فليس أولها قطع مرتب باجمال، بل عدم صرف مستحقات أو مخصصات محافظة حضرموت في انتقائية تعكس مرضاً وحقداً وعقدة نقص..

وإلا ليش ما صادق صرف له الوزير صخر ٩ ملايين ريال شهرياً بدون توجيه ولا مذكرات ولا يحزنون.

الجندي : حكومة الوفاق مازالت تنفذ توجيهات حزبية ونافذين

«الميثاق» - فيصل الحزمي

عبر الناطق الرسمي باسم المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني عبده محمد الجندي عن ارتياح المؤتمر وحلفائه بموقف المملكة العربية السعودية ودول الخليج لما يقدموه من دعم ومساندة لبلادنا، وقال ان هذا لا يأتي الا من الحريصين الذين يشعرون ان أمن الخليج جزء لا يتجزأ من أمن اليمن.

واشار الجندي الى ان اليمن في هذه الظروف بحاجة لكافة أنواع الدعم والمساندة سواء من الأشقاء أو الأصدقاء، مشيداً بما جاء في كلمة وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل التي القاها في ختام مؤتمر وزراء دول الخليج التي شدد فيها على ضرورة أن يتحول الدعم السياسي الخليجي الى دعم اقتصادي لليمن ،

وقال: أن هذه المواقف ليست بجديده على أشقائنا في المملكة العربية السعودية الذين كان لهم دور كبير بما قدموه في المؤتمر السابق لأصدقاء اليمن ومازال لهم دور في الدعوة الى مؤتمر المانحين الذي سيعقد الشهر القادم في الرياض .

وناشد الجندي - خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية- التوجيه بإعادة السفير إلى صنعاء وفتح السفارة السعودية. مشيدا بدور السفير السعودي الذي قال إنه يعد من أفضل السفراء في اليمن وأكثرهم حرصا على حل مشاكل اليمنيين وتسهيل معاملة دخولهم الى المملكة، آملاً من خادم الحرمين الشريفين الاستجابة لمناشدة أبناء الشعب اليمني وان يعتبر ذلك دعماً آخر لليمن فهو الداعم الأول لها.

ودعا من يسمون بأنصار الشريعة سرعة الإفراج عن القنصل السعودي المختطف.. منوهاً إلى أنهم بعملهم هذا قد اضروا بمصالح اليمنيين وحرمان الآلاف من الدخول إلى أراضي المملكة سواء للعمل أو لأداء مناسك العمرة..

وتابع الناطق الرسمي للمؤتمر وحلفائه حديثه قائلاً: بالتأكيد هذا عمل خاطئ وعلى القاعدة او من يسمون بأنصار الشريعة أن يراجعوا مواقفهم من القتل وخطف الدبلوماسيين فهم يدعون أنهم أنصار الشريعة، فكيف يقومون بعمل كهذا ويخطفون رجلاً يمثل دولة . وتطرق الجندي إلى ما يعانيه سكان احياء جامعة صنعاء من جراء استمرار اعتصام المليشيات، مناشداً في الوقت نفسه بالإبانة عن أهالي تلك الأحياء الأخ المناضل عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية بأن يزيلوا ذلك الضرر عنهم كونهم لم يعودوا يطيقون مثل تلك الاعتصامات.

كما طالب باسمهم أيضا فخامة الرئيس بأن يعامل جرحاهم ومصابيهم وأمراضهم أسوة بجرحى واصابات ومرضى معتصمي ساحة الجامعة..

إلى ذلك كشف الجندي عن وجود جهات حزبية داخل الحكومة تعمل على الكيل بمكيالين. ورحب الجندي بعودة الشيخ والقيادي المؤتمري البارز صادق أمين أبو راس الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام إلى أرض الوطن. مؤكدا إن الاستقبال الجماهيري الحاشد الذي حظي به أبو راس لدى وصوله أرض الوطن يدل على مكانة هذا القيادي في قومه كما يدل أيضاً على أن المؤتمر الشعبي العام مازال هو الحزب الأوسع قاعدة جماهيرية وهو الأول في اليمن دون منافس.وتطرق الجندي الى زيارة رئيس المؤتمر الشعبي العام الزعيم علي عبدالله صالح للقيادي أبو راس في منزله، وقال: إن تلك الزيارة مثلت مشهدا إنسانيا عظيما.

وأضاف : « إن فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي اتصل بأبو راس هاتفيا عقب وصوله أرض الوطن وهنأه بسلامة عودته».

وتابع: «الشيخ صادق أمين أبو راس الأمين العام المساعد للمؤتمر له مكانة كبيرة لدى اليمنيين وأسرته دافعت وناضلت من أجل ثور الـ٢٦ من سبتمبر المجيدة وكان والده الشيخ أمين أبو راس من ألمع المشائخ الذين وقفوا إلى جانب ثورة الـ٢٦ من سبتمبر ومن الذين قدموا التضحيات الكبيرة لهذا الوطن.

وأكد الجندي أن المؤتمر الشعبي العام يمتلك قاعدة شعبية عريضة في كافة أنحاء اليمن، وأحزاب المشترك تعرف ذلك جيدا مما جعلها ترفض الدخول في الانتخابات كونها تخشى من تلك القاعدة الشعبية.

وقال: «ما يجري اليوم في الساحة اليمنية يؤكد ان المشترك لا يريد أن تسير الأمور باتجاه تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة وقرار مجلس الأمن الدولي ٢٠١٤ حتى لا يصل الجميع إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة» .

وكشف الجندي عن وثائق خطية توضح صدور عدد من التوجيهات والتدخلات لنافذين ومشائخ وحزبيين في اختصاصات حكومة الوفاق، وقال: إن تلك التوجيهات تحوي تدخلات مباشرة في مهام واختصاصات حكومة الوفاق، مؤكداً بأنها تدخلات تتنافى تماما مع الدستور والقانون. وأضاف: «إن تلك التوجيهات تعد من اختصاصات رئيس الجمهورية المشير الركن عبدربه منصور هادي فقط ولا يحق لأحد أن يصدر توجيهاته وأوامره لحكومة الوفاق سوى فخامته كونه يمثل إرادة الشعب اليمني.

وتساءل القيادي المؤتمري: «كيف ننتظر من حكومة الوفاق الوطني أن تمضي قدما في تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقرار مجلس الأمن، وهي مازالت تمارس صلاحياتها ومهامها بناءً على توجيهات اطراف حزبية.